المحاضرة الاولى

نبذة تاريخية عن حقوق الانسان

اعداد / م.م. ليث عبد الستار عيادة

قسم الحاسبات + قسم الرياضيات + قسم اللغة العربية (لطلبة المرحلة الاولى)

المبحث الاول: حقوق الانسان في العصور القديمة:

اخذت فكرة حقوق الانسان تتبلور منذ القرن الثامن عشر ق.م. بظهور مقدونيا كقوة جديدة، حيث استطاع الاسكندر المقدوني ان يبني من خلالها امبراطورية وصلت الى اوج قوتها في العهد الهيليني، وكانت معظم حقوق الناس في تلك الفترة تعد مباشرة من قبل السيد المالك.

ولقد ساهمت الحضارة الفرعونية التي تعد من اقدم الحضارات البشرية ان لم تكن اقدمها في تجسيد الفكر القانوني لحماية حقوق الانسان ويذهب المؤرخون الى ان اول صفحات التاريخ البشري المكتوب بدأت في أراضي وادي النيل الادنى، مصر الفرعونية- حوالي ٣٣٠٠ ق.م. وذلك عندما اتخذت القرى الزراعية على طول النيل في مملكتين هما مصر العليا ومصر السفلى تحت حكم الفراعنة انذاك، اخضع اهلها الى قانون سماوي اسمه (ماعت) وان اهم الركائز التي كان يستند اليها هذا القانون هي مفاهيم الحق والعدل والصدق وبقي العمل بهذا القانون لمدة طويلة.

ويذكر ايضاً انه انشئ في عهد الاسرة الثامنة عشر مجالس للبلاد تحكم بالعدالة، وتنادي بضرورة تطبيق معايير العدالة، حيث صار من حق كل فرد ضمن حقوقه الدينية ان يحفظ جثته بعد موته خاصة وان التحنيط لم يكن من حقوق العامة اذ تمارسه طبقة الامراء والملوك فقط.

ونرى انه لمن المفيد في هذا السياق الاشارة الى ان ثورة اخناتون تعد من اهم الثورات التي جاءت لتجسد معايير ومفاهيم حقوق الانسان في تلك الحقبة، حيث دعت الى السلام والرحمة والتسامح ونبذ الحروب ونشر المساواة بين الناس في شؤونهم الدنيوية، كما دعت الى تحقيق العدالة للجميع من دون تميز، وألغت التقديس المبالغ به للأسرة المالكة وذلك بشكل اصبح بموجبه افراد العائلة المالكة كسائر ابناء الشعب من حيث المعاملة والامتيازات.

كما ان اهم ما جاء في تعاليم الملك (حريكارع) احد حكماء الاسرة العاشرة الذي اوصى باقامة العدل وضرورة الشعور بالاخرين في محنهم وفي هذا السياق تقول احد التعاليم (احتفظ بذكراك بين الناس بحبهم فالانسان الذي يصل الى الاخرة من دون ان يرتكب حطيئة فانه سوف يمكث هناك ويمشي مرحاً مثل الارباب الخالدين) ونشير هنا الى ان جميع الامثال المرتبطة بحقوق الانسان قام بتقديمها الحكماء المصريون في اطار التعليم والتربية قد كتبت على قطع من الخزف وشظايا من الحجر الجبري.

وفي اطار المراجعة التاريخية تجد ان الحضارة اليونانية قد شرعت على الصعيد الاجتماعي (نظام الرق العام، والرق الخاص او تسنيد العبيد في خدمة البيوت والامراء فكان للهياكل في اسيا الصغرى أرقاؤها الموقوفون لها وكانت عليهم واجبات الخدمة والحراسة ولم يكن من حقهم ولاية اعمال الكهنة والعبادة العامة) وميز معظم عباقرة الفلسفة اليونانية امثال ارسطو بين القانون الطبيعي والقوانين الوضعية واعتبر ارسطو ان مبدأ المساواة من المبادئ الاساسية التي تنطوي تحت لوائه جميع الحقوق والحريات المعترف بها للاثنين، وبهذا فان مبدأ المساواة هذا يحتم معاملة جميع الناس بشكل متساو سواء امام القانون او حتى فيما يتعلق بحقوقهم السياسية والوظيفية وممارسة الحق في الرأي وحرية التعبير، واكد ارسطو في مذهبه ان (فريقاً من الناس مخلوقون للعبودية لانهم يعملون على الالات التي يتصرف فيها الاحرار ذو الفكر والمشيئة) ووفقاً لمفهوم ارسطو فان الله خلق فئتين من الناس اليونانيون الذين يمتازون بالفعل والارادة والبربر ذوو الطاقات البدنية التي تهيئهم لان يكونوا عبيداً ومع ظهور ما يعرف بالمدرسة الكلبية اندحر الفكر الاروسطي التميزي الذي ينادي بالعبودية واسترقاق البشر وجاءت هذه المدرسة تندد بالكثير من الممارسات الشنيعة والمتعارضة مع جوهر الكرامة البشرية ودعت الى ضرورة الغاء مثل هذا الفكر واقرار مبدأ المساواة بين جميع افراد المجتمع.

ونلاحظ مما تقدم ان فكرة حقوق الانسان كانت تنتقص للجوهر والوجه التي تعرف به اليوم في العصور الاغريقية القديمة حيث كانت هذه الحقوق لا تشمل الفئات الاجتماعية الاخرى من غير اليونان ومع ذلك وجدنا ان مدارس حضارية اخرى جاءت لتخفف من حدة التطرف الفكري والفلسفي اليوناني تجاه مسألة حقوق الانسان والتي تبعت خطاها بعد المدرسة الرواقية (٤٣٠-٤٩٠ق.م) والتي كان من اهم مبادئها على الاطلاق مبدأ الاخوة والذي يقضي بان جميع البشر اخوان. والغت ظاهرة العبودية والسيد والعبد اذ تنظر هذه المدرسة ان جميع البشر اخوة مهما تباينت اصولهم واجناسهم ولغاتهم وذلك باخضاعهم الى قانون واحد هو القانون الطبيعي الذي لا يجوز ان يخالف من قبل نصوص القانون الوضعي.

وذهب الرواقيون الى ابعد مما سبق حيث رأوا بانه من غير المسوغ تحديد المواطنة بمدينة او شعب معين، وان جميع ابناء الجنس واعتبر الرواقيون الانسانية جمعاء اسرة واحدة مهما اختلفت شعوبها ومواطنها وان الانسان يولد حراً في منظور قانون الطبيعة العادل وانه لا يجوز في اي حال من الاحوال مخالفة القوانين الانسانية لنواميس الطبيعة وقوانينها.

وفي سياق القراءة التاريخية لتطور مفهوم حقوق الانسان، نرى لزاماً ضرورة تسليط الضوء على بعض الانجازات والمساهمات التي قدمتها حضارات بلاد ما بين النهرين في العراق القديم، ففي بلاد الرافدين كانت هناك حضارات عريقة حثت على وجوب احترام حقوق الانسان، وجاءت لتشرع لهذه الحماية في قوانين وتشريعات وصلنا بعضها، مثل قانون حمورابي، وعلى الرغم من القيمة القانونية التي يحظى بها قانون حمورابي والذي يعود الى القرن الثامن عشر قبل الميلاد، لما تضمنه من تأكيدات على بعض حقوق الانسان وصون كرامته، وكبح شهوات الطغيان السادة الحكام، غير ان عيوب ونواقص كثيرة قد ظهرت ولا تزال تظهر في هذا القانون حيث انه لم يصل كاملاً، وانما وصلت منه قطع غير مترابطة.

كما وتميز قانون حمورابي ايضاً باقرار قانون الثأر والذي يتنافى مع مبادئ العدالة وجوهر الانسان، حيث كان يؤمن هذا القانون بمبدأ العدالة الفردية، بالاضافة الى اقراره بمبدأ ملكية الارض من قبل شخص واحد وهو الملك، وتشدد ايضاً في فرض العقوبات القاسية التي تتنافى مع الطبيعة البشرية، حيث اجاز بتر الاعضاء البشرية والانسان لايزال على قيد الحياة واجاز قتل الابن بدل ابيه وهو ما يتنافى مع مبادئ حقوق الانسان والعدالة والشرائع السماوية.

اما الحضارات العراقية القديمة مثل البابلية والسومرية، فقد احتفظت بارتباط وثيق بين التعاليم الدينية والنظرة الى الانسان وحقوقه واشهر ما وصلنا من قوانين تخص حقوق الانسان في العصور القديمة شريعة لبيث عشتار وشريعة حمورابي الذي حكم الدولة البابلية من عام ٢٠٦٧-٢٠٢٥ق.م.

المبحث الثاني: حقوق الانسان والفلسفة الرومانية القديمة:

ان اهم ما يميز الحضارة الرومانية واسهاماتها على صعيد التطور الفكري البشري اقرارها بمبدأ الديمقراطية، حيث قامت بإسمه الثورات التي وجهتها الحريات المستخدمة والتي لعبت دوراً فاعلاً فيما بعد ولادة معظم المواثيق والعهود الدولية وفي مقدمتها الاعلان العالمي لحقوق الانسان في القرن الثامن عشر، وكانت روما للعديد من القرون والحقب الزمنية موطناً للصراع في سبيل احقاق مبادئ المساواة وتحقيق الحرية .

ولم يكن الحال عند الرومان بأفضل منه عند اليونان، فقد انتشر الاسترقاق بينهم من غير تفريق بين ما كان رومانياً او اجنبياً فكانوا يملكونهم اما بحرب او شراء او باختطاف وتعتبر الالواح الاثني عشر من اقدم اثار الحق الروماني وقد وضعت في اوساط القرن الخامس قبل الميلاد للنضال بين العوام والخواص فحلت محل حق العرف والعادة الساري المفعول في روما قبل ذلك، وقد عكست هذه القوانين التمايز الطبقي والاجتماعي في نسيج المجتمع الروماني القديم، على اساس الملكية وتطور نظام الرق ونشوء دولة مالكي العبيد، وكتبت القوانين على أثني عشر لوحاً.

ولقد تجاوزت فظائع انتهاكات حقوق الانسان في العصر الروماني كل اشكال الظلم والقهر التي شهدها الانسان في الحضارات الاخرى، فقد كان الرقيق في العهد الروماني شيئاً لا بشراً فلا حق لهم وكان سبب غزو الرومان لغيرهم هو لمجرد استعباد سكان الاقاليم التي تقع تحت احتلالهم، وكان القانون الروماني يقسم الناس الى وطنيين واجانب، والاخيرون في الاصل اعداء وهم سكان البلاد المجاورة لهم والتي تقع على الضفة الاخرى للنهر وما لم يرتبط هؤلاء الاجانب بروما بمعاهدة او حلف فقد كان للرومان ان يستولوا عليهم وعلى اموالهم وممتلكاتهم وبالتالي كان مبدأ استباحة الاخرين هو اهم المبادئ التي قامت عليه عناصر القوة الرومانية في التعامل مع الاخرين من شعوب هذه الارض ومن ثم كان القانون الروماني يقسم العالم الى ثلاثة ديار هي دار الوطنيين، ودار الاعداء، ودار المعاهدين والمحالفين.

وتعرف قواعد القانون الطبيعي على انها ((مجموعة القواعد القانونية الامرة التي يفرضها المنطق السليم والتي تجد اساسها في الاخلاق او الضرورات الاخلاقية)) ولقد مهدت اعمال غروشيوس المناخ للمفكرين والفلاسفة للنظر الى حقوق الانسان وشرعيتها باعتبارها

حقوقاً طبيعية وكان لفكرة القانون الطبيعي انعكاساتها في مجموعة قوانيين الامبراطور البيزنطي جو ستان، وهذا يظهر جلياً في بعض النصوص التي تنادي بالدفاع عن الرقيق العامل في بيت صاحبه وتلك التي تقف الى جانب الحرية.

المبحث الثالث: حقوق الانسان في الفكر العربي القديم:

على الرغم من ادعاء البعض بأن للعرب في العصر الجاهلي دوراً في المساهمة الحضارية في تطوير فكرة حقوق الانسان الا اننا نرى ان العرب لم يهتموا بهذا الجانب بشكل فكري وفلسفي، وانما ربما كانت ممارساتهم في الغالب الاعم تتفق والمفهوم العام لحقوق الانسان، وذلك لمجرد السمات السلوكية التي كانت تفرضها عليهم طبائع الانسان العربي والاصالة المتجذرة في الدم العربي منذ القدم ومع ذلك سجلت الذاكرة التاريخية ان وثيقة الفضلين من اقدم الوثائق التاريخية التي اهتمت بحقوق الانسان حيث كانت هذه الوثيقة قبل مجيء نبي الاسلام محمد صلى الله عليه وآله وسلم، ومما لاشك فيه ان الوثيقة جسدت اهم الحقوق للمواطنين الذين كانوا يقطنون شعاب مكة ووضعت اسساً ومعايير للابقاء على مفاهيم ومعاني السلام والعدالة والمساواة بين جميع اعضاء المجتمع المكي. ان اهم ما تميز به تاريخ العرب قبل قدوم الاسلام هو اقراره بكافة حقوق المرأة، ما عدا حقها في الميراث وفي هذا السياق تذكر الدكتورة سلمى الخضراء بان ((لا مجال للشك في ان كل هذا التراث الفكري الذي زامن ايام الاسلام الاولى في الجزيرة العربية وخارجها ونشأ من نضج الفكر ذو النزعة الانسانية الذي عم في الجزيرة خلال تجارب حياتية ونفسية لابد من انها قد تطورت عبر قرون من الزمن)).

ولا استغراب ان تسجل ذاكرة التاريخ البشري اهم الوثائق العالمية لحماية حقوق الانسان في شبه الجزيرة العربية، والتي تعكس في مضمونها وفحواها مدى درجة الحضارة والتمدن التي وصل اليها الفكر العربي في القرن السابع للميلاد والذي ينم عن زخم الميراث الحضاري العربي القديم الذي نما وترعرع في جزيرة العرب، وتجسد هذا التطور لمفهوم حقوق الانسان على يد الانسان العربي القديم بولادة ما يسمى ((بصحيفة المدينة)) والتي جاءت لتراعي حقوقاً وواجبات خاصة لأطراف الوثيقة وخصوصاً لليهود، والتي بموجبها اضحى اليهود جزءاً من النسيج الاجتماعي العام، كغيرهم من سكان المدينة، وتضمن لليهود حرية الدين والاعتماد وكل المكتبات في الملكية والاقتصاد.

وبناءاً على ماتقدم نرى ان التاريخ العربي القديم شهد نزعة ذاتية لدى حضاراته المختلفة تجاه احترام مبادئ حقوق الانسان وجوهرها بالرغم من عدم توافر الاطار القانوني العام الذي ينظم هذه الحقوق اذ بقيت الممارسات العلمية والبعيدة عن الجانب التقني والفلسفي تزخر بمعايير حفظ وحماية تلك الحقوق.

ولقد سجلت ذاكرة التاريخ العربي القديم شاهدين حيين على المساهمة العربية في مسيرة تبلور مفهوم حقوق الانسان وهما وثيقة ((الفضلين وصحيفة مكة)) والتي تعد من اهم الوثائق التاريخية على صعيد حقوق الانسان وليس فقط على مستوى العالم العربي القديم وانما على المستوى الدولي والانساني، وبهذا فأننا نجد ان وثيقة الفضلين تحتوي على مبادئ تضمن

للانسان كرامته وحريته وترقى في جوهرها الى المناجناكارتا او العهد العظيم الذي شهدته انجلترا ولا زال العالم يتغنى بها حتى يومنا هذا.